ولما ذكرت معنى الالوهية التي انفرد بها مولانا جل وعز تشتمل على معنيين
احدهما استغناؤه تعالى عز كل ما سواه والثاني افتقار كل ما سواه اليه تعالى
لغذ يذكر ما يندرج منها تحت المعنى الاول واذا فرغ من
ذلك يذكر ما يندرج منها تحت المعنى الثاني فقال امّا استغناؤه جل
وعز عن كل ما سواه الواجب الذي لا يتصوّر في العقل عدمه فهو يوجب
له تعالى في العقل احد عشر صفة من العشرين واحدة نفسيّة وهي الوجود
اذ لو لم يكن وجوده واجبًا لكان جايزًا والجايز مفتقر الى محدث كيف
والغنا له تعالى واجبًا وايضا سلبيّة وهي قولنا ويوجب له تعالى في العقل
القدم اذ لو لم يكن قديمًا بل ابتدا لكان حادثا والحادث مفتقر الى محدث
كيف والغنا له تعالى واجب ويوجب له ايضا البقا اذ لو لم يكن باقيًا
بلا انتها لقبل العدم واستحال عليه القدم ولزم الحدوث والحادث
مفتقر كيف والغنا له تعالى واجب ويوجب له ايضا المخالفة للحوادث
اذ لو لم يكن مخالفًا للحوادث لكان مماثلا واحدها فكذا في حقه تعالى مستحيلة
كيف والغنا له تعالى واجب ويوجب له ايضا القيام بنفسه اذ لو
لم يكن قايمًا بنفسه لافتقر الى محل ومخصص كيف والغنا له تعالى واجب و
يوجب له ايضا التنزه عن النقايص اذ لو لم يكن منزهًا عن النقايص لافتقر
الى من يوجد له الكمال كيف والغنا له تعالى واجب وثلاثة معاني وهي قوله
ويدخل في ذلك اي في التنزه عن النقايص وجوب السمع له تعالى عقلا
المتقدم بيانه ووجوب البصر له تعالى عقلا المتقدم معناه ووجوب
الكلام له تعالى كذلك وثلاثة معنوية لازمة لهذه الثلاثة وهي كونه
تعالى سميعًا وبصيرًا ومتكلمًا اذ لو لم يجب له تعالى هذه الصفات الاحد
عشر اللازمة من عنايته المطلقة لكان مختاجًا الى محدث استدلالا على
وجوب الوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث واحدى وجزى من
تفسير القيام بالنفس وهو الغنى عن المخصص او الى المحل استدلالا على وجود
الجزء الاوّل وهو الغنا عن المحل اي عن الذات او الى من يقوم عنه تعالى
النقايص كخلق الكمال استدلالا على وجوب السمع له تعالى والبصر و
الكلام ولوازمها وهي كونه تعالى سميعًا وبصيرًا ومتكلمًا فتبين من هذا
ان الاستغنا المذكور اندرج فيه احد عشر صفة واحدى عشر مستحيلة
هي اضدادها معلومة منها ويندرج فيه ايضا قسمان من الجايز استئثار

المولف

المؤلف الى الاوّل بقوله ويؤخذ اي يفهم منه اي من الاستغنا المذكور تنزهه
اي تقدسه وتطهيره تبارك وتعالى عن الاعراض في الحاجات والبواعث
في مطلق افعاله تعالى كالصلاح والاصلح والثواب والعقاب وارسال
الرسل واحكام الشريعة كالواجب والمندوب والمحرّم والمكروه والمباح
وخلافا للاولى وكذا العقلية والعادية الدنيوية والاخروية والا اي لو لم
يتنزه ويتقدس عنها فيها لزم افتقاره اي احتياجه تعالى اليها اي فعلا
او حكمًا بحصل غرضه اي حاجته وذلك مستحيل في حقه تبارك وتعالى كيف
يتصور في حقه تعالى وهو جل اي تعاظم وعلا اي قهر وغلب الغني عن كل
ما سواه الغنا المطلق وحقيقة الفرض هو عبارة عن وجود باعث يبعثه
الله تعالى على ايجاد فعل من الافعال وعلى حكم من الاحكام الشرعيّة من
مراعاة مصلحة عليها وعلى خلقه وكلا الامرين مستحيل في حقه تعالى قال
العلامة الشيخ يسين الفرق بينه وبين ما قبلها ان المستلزم العاري اليه
وصف ووصفه تعالى كذلك فيكون منتفيًا في الاتصاف بهذا النحو الى
الافعال التي يحصل له هذا النحو واما العايدة الى خلقه فلا نعلم اوصفهم
وهي من مخلوقاته لا نه الخالق لهم ولصفاتهم فلو كانت حاملة على فعل
او حكم لزم انه لا يتكمل الا بذلك الفعل الذي هو وصف لهم فيلزم ان
يكون وصفا له حتى يتكمل به تم اشار المؤلف الى القسم الثاني من الجايز فقال
وكذا يؤخذ اي يفهم منه اي من الاستغنا المذكور ايضا انه لا يحب اي
لا يتحتم عليه تعالى فعل شيء من الممكنات اي في ايجاد شيء ولا اعدامه
ولا تركه موجودًا كان او معدومًا لانه الفاعل لكل ما من ذلك بحض اختياره
اذا اراد وشا اذ لو وجب عليه تعالى في ذلك شيء كالثواب والعقاب
مثلا وجوبًا لا يمكنه تخلفه من فعله امّا لايجاب عليه ذلك وامّا لكماله
بركماله جل وتعاظم وعز وقهر منتفيًا محتاجًا امّا الى ما يفيد فوايجاب
ذلك الغير ليكون فاعلًا باختياره لا باختياره ليفيد وامّا الى ما يدفع
ليتكمل بر تعالى عن ذلك علوا كبيرًا اذ لا يجب في حقه جل وعز عقلًا الا ما
هو كمال له بيان بر كل نقص كما تقدم فتبارك وتعالى بالصفات العشرين
كيف يتصور في حقه تعالى وهو الغني بذاته وصفاته عن كل ما سواه
الغني المطلق ولما فرغ من الكلام على ما يندرج من الصفات تحت المعنى
الاوّل وهو الاستغنا شرع يتكلم فيما يندرج من الصفات تحت المعنى الثاني

Copyright © King Saud University